لله بما ضمنه من التخلف المبطل ولا بسجود السهو لتحمل الامام
له عنه كما هو القياس خلافا للاسنوي حيث قاس
القياس السجود اذ لا صوت في صلاة الامام وله مزاحمه
بالنية ليغفت ولا يكبره لانه قرأ بعد بقيام فنت
بلا مفارقة لم يضر بما لم يكن امامه للسجود الثانية ٥
كما يأتي عليه اطلاقهم الآتي ان التخلف بركن فعلي بركنين
طويلين لا يبطل فقول الروضة ان كمثه في السجود الاولى
قيد لعدم الكراهة لا للبطلان ولا ينافيه قولهم لو مكث
المخالفة مخمسة فعلا او تركا سجود تلاوة وتشهد
اول بطلت لان القنوت ليس من ذلك والالحاقا فقال
بالبطلان يهوي الامام للسجود قياسا على التخلف للتشهد
الاول وقد ضعفوه فتعين ان التخلف للقنوت ليس من
ذلك وفرقوا بان التخلف لنحو التشهد الاول طبعا احداث
مشي يطول زمنه لم يفعله الامام اصلا فمحشت المخالفة
به بخلاف القنوت فليس فيه الا سجود تطويل ما فعله الامام
لاستراحتهما في الاعتدال فلم تحش المخالفة الاتمام ركنين
فعليين كما اطلقوه ولا نظر لجلسة الامام للاستراحة لانها
لا تطلب له واحاصل ان التحش في التخلف لكنه تغير
الركن وان احداث ما لم يفعله الامام مع طول زمنه محش
وحينئذ فلم يحتج لضم شيء اليه بخلاف تطويل ما فعله فانه
صفة تابعة فلم يحصل به محش بل بانضمام نوا كي ركنين
تامين وعلى هذا يحمل قول الزركشي المعروف للاصحاب ان
التخلف للقنوت مبطل به ليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف
في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصورا ما اذا مكث

المخالفة

المخالفة اي بان تأخر بركنين وليس كلام الرافعي فيه بدليل
قوله اذا الجمعة على قرب فان اختلف فعلها المكتوبة وسجود
فصل قال البلقيني وسجود تلاوة او شكر لم يصح *
الاقتداء اي وان جهل نية الامام عند العذوة قال م ر
نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه على
الصحيح لتعذر المتابعة بتخالف النظم والمقابل يصح في
القيام الاول منهما ثم يفارق او ينتظر وردبان تعذر الربط
تخالف النظم مع الانعقاد وبه فارق ما مر في نوب ترى
منه عورته لو ركع وفي تأتي صلاة الجنازة والكسوف الثانية
واخر تكبيرات الجنازة وما بعد سجود نحو التلاوة وعند الرابع
واستوجه م ر المنع في صلاة الجنازة اما لو صلى الكسوف
كسنة الصبح فينبغي الاقتداء بها وبسر ما الصحة العذوة
كما علم مما مر فقد الامام في ستة تفحش المخالفة فيها
معلوما كسجود تلاوة وسهو وتشهد اول وقيام
سه وان لم يفرغ من سجوده الا وقد قام الامام فان خالف
عالما عامدا بطلت صلاته نعم لا يضر تخلفه لامامه لبر نطه
الاتي في ترجمة قوله فان لم يكن عذر بخلاف هو جلسة
الاستراحة ولو شك في مصل جالس اهو في التشهد او في
القيام لعجزه فان دلت قرينة على احدهما كالافتراش
او التورك وهو فقيه يعرف هيأت الجلسات صح الاقتداء
به والا فلا فصل في بعض شروط القدوة يجب
متابعة الامام في افعال الصلاة الا اقوالها الحر لما جعل
الامام ليؤتم به فلا تخلفوا عليه فاذا كبر فكبروا اذا ركع
فاركعوا او يؤخذ من قوله في افعال الصلاة عدم متابعته

وفي التلاوة مطلقا

Copyright © King Saud University